



الجمهوريَّة الجَزائِيرِيَّة الديمقُراطِيَّة الشعُبِيَّة

الجريدة الرسمية

اتفاقيات دولية، قوانين، أوامر و مراسيم قرارات، مقررات، مناشير، إعلانات و بلاغات

الادارة والتحريير الكتابة العامة للحكومة	خارج الجزائر سنت	داخل الجزائر سنت	5 شهر	النسخة الأصلية
طبخ والنشر اسات	٢٠٥٩	٢٠٥٩	٣٥٥	النسخة الأصلية وترجمتها
ادارة المطبعة الرسمية	٢٠٥٩ ١٣٥	٢٠٥٩ ١٠٠	٣٥٥ ٧٥	
٦٩٩٣ و ٢٣ فارع مهـ القادر بن مبارك - الجزائر	٢٠٥٩ ١٤٥	٢٠٥٩ ٧٥	٣٥٥ ٥٥	
٣٢٠٠ بما فيها للثبات المراس	٢٠٥٩ ١٨-١٩	٢٠٥٩ ٦٦-٦٧	٣٥٥ ٥٥	

لمن النسخة الأصلية : ٥٥٥ ج و لمن النسخة الأصلية وترجمتها ٢٠٥٩ ج - من المدد للرسلين السابلة : ٢٠٥٩ ١٠٠ ج و كل المد للهارس بجايا للسفر كفن.
المطلوب منهم ارسال لفائق الورق الأخيرة: عدد تحدد انتراكمهم والاعلام بطالعهم: ي يؤدي عن تغيير العنوان ٢٠٥٩ ج - من الفهر على أساس ٢٥٥ ج للصفر.

فهرس

وزارة العدل

- مرسوم مؤرخ في ١٤ شعبان عام ١٣٩٧ هـ الموافق ٢٠٠٩
يليو سنة ١٩٧٧ يتضمن إنهاء مهام قاضيين .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

- مرسوم رقم ٧٧ - ١٤٢٤ مؤرخ في ٢٠ شعبان عام ١٣٩٧ هـ الموافق ٦ غشت سنة ١٩٧٧ يتضمن تحديد الشروط المتعلقة بممارسة مهام التعليم وكذلك المهام الإدارية للاساتذة والأساتذة الحاضرين في المعاهد الطبية والاساتذة المحاضرين والأساتذة المساعدين في الجامعات والمؤسسات الأخرى للتعليم العالي .

- مرسوم رقم ٧٧ - ١٤٢٥ مؤرخ في ٢٠ شعبان عام ١٣٩٧ هـ الموافق ٦ غشت سنة ١٩٧٧ يتضمن تحديد الشروط المتعلقة بممارسة مهام البحث التي يقوم بها أعضاء أسلاك المدرسين في التعليم العالي .

قوانين وأوامر

- أمر رقم ٧٧ - ١٤٢٤ مؤرخ في ٢٠ شعبان عام ١٣٩٧ هـ الموافق ٦ غشت سنة ١٩٧٧ يتضمن اعفاء بعض التعويضات التي تدفع الى موظفي التعليم العالي والبحث العلمي من الضريبة المترتبة على الرواتب والأجور والرسم المترتب على الاجور المرتفعة .

مراسيم، قرارات، مقررات

وزارة الصحة العمومية

- مرسوم مؤرخ في ١٤ شعبان عام ١٣٩٧ هـ الموافق ٣ يوليو سنة ١٩٧٧ يتضمن إنهاء مهام مدير المنشآت الأساسية والميزانية .

- قرار مؤرخ في 18 صفر عام 1397 الموافق 7 فبراير سنة 1977، صادر عن والي قسنطينة، يتضمن إعادة قطعة أرض ضمن أملاك الدولة تبلغ مساحتها 23 م² و 20 دسم² ، كائنة بقسنطينة ، ضاحية الامير عبد القادر تكون من القطعة رقم 7 من مخطط مسح الاراضي وكائنة أمام مدرسة المعلمين، كانت قد منحت بلدية قسنطينة .

- قرار مؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1397 الموافق 11 أبريل سنة 1977 صادر عن والي باتنة ، يتضمن تخصيص قطعة أرض لفائدة وزارة البريد والمواصلات، قصد اقامة مكتب للبريد ومحطة تليفونية بقايس .

- قرار مؤرخ في 18 صفر عام 1397 الموافق 7 فبراير سنة 1977 صادر عن والي قالمة يتضمن إعادة الادراج ضمن أملاك الدولة لعقار مع الارض التي بني عليها مساحتها 16 آرا و 3 سنتيمترات، منح في السابق بلدية سوق أهراس قصد استعماله مشغلا لارامل الشهداء .

- مرسوم رقم 77 - 116 مؤرخ في 20 شعبان عام 1397 الموافق 6 غشت سنة 1977 يتضمن تحديد الشروط المتعلقة بتوظيف مدرسين مشاركين في التعليم العالي .

قرارات الولاية

- قرار مؤرخ في 3 صفر عام 1397 الموافق 23 يناير سنة 1977 صادر عن والي وهران يتضمن منح قطعة أرض كائنة بالسانية لفائدة المكتب العمومي للسكن المعتدل الكراء لولاية وهران ، قصد بناء 60 مسكنًا من نوع السكن المعتدل 913 الكراء .

- قرار مؤرخ في 18 صفر عام 1397 الموافق 7 فبراير سنة 1977 صادر عن والي قسنطينة، يتضمن إعادة قطعة أرض ضمن أملاك الدولة تبلغ مساحتها 178 م² ، كائنة بقسنطينة في نهج الجنيرال لا بيرين تكون من القطعة رقم 27 من مخطط رقم 27 من مخطط مليكة «الكريير» منحت سابقًا بلدية قسنطينة .

قواعد وأوامر

١ - المرسوم رقم 77 - 109 المؤرخ في 20 شعبان عام 1397 الموافق 6 غشت سنة 1977 والمتضمن تحديد الشروط المتعلقة بممارسة مهام التعليم وكذلك المهام الإدارية للأساتذة والأساتذة المحاضرين في المعاهد الطبية والأساتذة المحاضرين والأساتذة المساعدين في الجامعات والمؤسسات الأخرى للتعليم العالي .

٢ - المرسوم رقم 77 - 110 المؤرخ في 20 شعبان عام 1397 الموافق 6 غشت سنة 1977 والمتضمن تحديد الشروط المتعلقة بممارسة مهام البحث التي يقوم بها أعضاء أسلاك المدرسين في التعليم العالي .

٣ - المرسوم رقم 77 - 111 المؤرخ في 20 شعبان عام 1397 الموافق 6 غشت سنة 1977 والمتضمن تحديد الشروط المتعلقة بتوظيف مدرسين مشاركين في التعليم العالي .

المادة 2 : يسرى مفعول هذه الامر ابتداء من أول سبتمبر سنة 1977، وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،

حرر بالجزائر في 20 شعبان عام 1397 الموافق 6 غشت سنة 1977 .

هواري بومدين

أمر رقم 77 - 14 مؤرخ في 20 شعبان عام 1397 الموافق 6 غشت سنة 1977 يتضمن اعفاء بعض التعويضات التي تدفع الى موظفي التعليم العالي والبحث العلمي من الضريبة المترتبة على الرواتب والأجور والرسم المترتب على الأجر المترتفعة

باسم الشعب

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير المالية ،

- وبناء على الدستور ولا سيما المادتان 151 و 153 منه ،

- وبمقتضى الامر رقم 76 - 114 المؤرخ في 8 محرم عام 1396 الموافق 29 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون المالية لسنة 1977 ،

- وبناء على قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، يأمر بما يلي :

المادة الأولى : لا تخضع للضريبة المفروضة على المرتبات والأجور وللرسم المترتب على الأجر المترتفعة ، التعويضات التي تدفع الى بعض موظفي التعليم العالي والبحث العلمي ، وذلك تطبيقاً للمراسيم التالية :

مراسیم، قرارات، مقررات

- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 333 المؤرخ في 3 ربيع الأول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968 والمتضمن القانون الأساسي لجامعة لسانة التعليم العالي الاختصاصي ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 294 المؤرخ في 3 ربیع الاول
عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968 المتضمن اتفاقیون الاساسی
الخاص للاستاذة المحاضرین ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 295 المؤرخ فى 3 ربيع الاول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968 والمتضمن القانون الاساسى الخاص للاستاندة المساعدين والمعدل بالمرسوم رقم 71 - 84 المؤرخ فى 13 صفر عام 1391 الموافق 9 ابريل سنة 1971 ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٤ - ٢٠٢ المؤرخ في ١٤ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق أول أكتوبر سنة ١٩٧٤ والمتضمن القانون الأساسي الخاص للأساتذة المحاضر بن فهـ، معاهد العلوم الطبية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 76 - 48 المؤرخ في 20 صفر عام 1396 الموافق 20 فبراير سنة 1976 والمتعلق بشروط ممارسة الوظائف الاستثنائية من قبل الاساتذة المساعدين والاساتذة المحاضرين والاساتذة التابعين لمعاهد العلوم الطبية ،

پرسن مائیل :

المادة الاولى : يلزم الاساتذة والاساتذة المحاضرون في المعاهد الطبية والاساتذة المحاضرون والاساتذة المساعدون في الجامعات والمؤسسات الأخرى للتعليم العالي، وفقاً لقانونهم الأساسي الخاص، وفي نطاق الدوام الكامل، بأن يمارسوا فقط وظائف التعليم والبحث وكذلك جميع المهام الأخرى التي يعهد بها إليهم في الجامعات والمؤسسات الأخرى التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وضمن الهيئة الوطنية للبحث العلمي وهيأكلنها بالبحث العلمي .

المادة 2 : لا يجوز للأساتذة والأساتذة المحاضرين في المعاهد الطبية والأساتذة المحاضرين والأساتذة المساعدين أن يمارسوا نشاطات مربعة بصفة شخصية أو موقته خارجا عن الهيكل المذكورة في المادة السابقة .

بيد أنه يمكن أن يأذن لهم رئيس المؤسسة أو مديرها بأن يقوموا في حدود أعبائهم الأسبوعية الخاصة بالتعليم بمنابع غير مأجورة في مؤسسات التكوين العالى التابعة لوزارات أخرى.

وزارة الصحة العمومية

مرسوم مؤرخ في 14 شعبان عام 1397 الموافق 31 يوليو
سنة 1977 يتضمن إنهاء مهام مدير المشتات الأساسية
والميزانية

بموجب مرسوم مؤرخ في ١٤ شعبان عام ١٣٩٧ الموافق ٣٢
يوليو سنة ١٩٧٧ تنهى مهام السيد محمد بلال، بوصفه مديرًا
للمنشآت الأساسية والمرانة.

وزارة العدل

مرسومان مؤرخان في 14 شعبان عام 1397 الموافق 21
يوليو سنة 1977 يتضمنان إنها، مهام قاضيين

بموجب مرسوم مؤرخ في 14 شعبان عام 1397 الطوافق 31
يوليو سنة 1977 تنهى مهام السيدة بایة عباس، القاضية بمحكمة
قالمة.

بموجب مرسوم مؤرخ في 14 شعبان عام 1397 الموافق 31
يوليو سنة 1977 تنهى مهام السيد عيسى داودي، القاضي
بحكمة البويرة .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

رسوم رقم 77 - 114 مؤرخ في 20 شعبان عام 1397 الموافق 6 غشت سنة 1977 يتضمن تحديد الشروط المتعلقة بمحارسة مهام التعليم وكذلك المهام الإدارية للاساننة والاساتذة المحاضرين في المعاهد الطبية والاساتذة المحاضرين والاساتذة المساعدين في الجامعات والمؤسسات الأخرى للتعليم العالي

– بناء على تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير المالية ،

- وبناء على الدستور ولا سيما المادتان III - 10 و 52 منه ،
- وبمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو و سنة 1966، والتضمن القانون الاساسي العام للدطفة العمومية، المعدل والمتمم ،

وبحققى الامر رقم 73 - 44 المؤرخ فى 25 جمادى الثانية
عام 1393 الموافق 25 يوليو سنة 1973 والمتضمن أحداث الهيئة
الوطنية للبحث العلمي .

المادة 3 : ينجز المقصوص عليها في الامر رقم 75 - 30 المؤرخ في 17 ربیع الثاني عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 .

المادة 9 : يتعين على الاساتذة والاساتذة المحاضرين في المعاهد الطبية والاساتذة المحاضرين والاساتذة المساعدين استقبال الطلاب خلال 4 (أربع) ساعات في الأسبوع لتوجيههم وتزويدهم بالنصائح، وذلك علامة على نشاطات التدريس والبحث .

ويجب عليهم حضور جلسات اللجان البيداغوجية والقيام بالمهام الإدارية المرتبطة بتشغيل وتسخير وحدتهم الجامعية للتحقيقين بها وفقاً للتحديد الصادر عن السلطات الجامعية. وإذا لم يتمموا المهام المقصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة، يفقدون التعريف المحدد بموجب المادة 10 أدناه .

المادة 10 : يقبض الاساتذة والاساتذة المحاضرون في المعاهد الطبية والاساتذة المحاضرون والمكلفوون بالمحاضرات والاساتذة المساعدين التابعون لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، زيادة على أجراهم الأساسي والمنافع المرتبطة بصفتهم تعويضاً إجماليًا نوعياً وذلك مكافأة لهم عن تبعياتهم المتصلة بهمائهم وتسديداً لبعض المصروفات (سكن وتكليف ادارية وتنقلات وتزود بمراجعة وأنشغال علمية) والذي يحدد كما يلي :

١ - أستاذة	٢.٣٠٠ دج
٢ - أستاذة محاضرون في المعاهد الطبية مرسمون	٢.٠٠٠ دج
٣ - أستاذة محاضرون في المعاهد الطبية متمنون	٢.٠٠٠ دج
٤ - أستاذة محاضرون	٢.٠٠٠ دج
٥ - مكلفوون بمحاضرات	١.٦٠٠ دج
٦ - أستاذة مساعدين مرسمون	١.٥٠٠ دج
٧ - أستاذة مساعدين متمنون	١.٤٠٠ دج.

المادة 11 : يقبض مدرسون معاهد العلوم الطبية فضلاً عن ذلك، وبعنوان مهماتهم الاستشفائية تعويضاً شهرياً إجماليًا يسُودُ لهم من ميزانية وزارة الصحة العمومية، ويحدد كما يلي :

١ - أستاذة	٤.٧٠٠ دج
٢ - أستاذة محاضرون في المعاهد الطبية مرسمون	٤.٥٠٠ دج
٣ - أستاذة محاضرون في المعاهد الطبية متمنون	٣.٥٠٠ دج
٤ - مكلفوون بمحاضرات	٣.٤٠٠ دج
٥ - أستاذة مساعدين مرسمون	٣.٠٠٠ دج
٦ - أستاذة مساعدين متمنون	٢.٩٠٠ دج

المادة 12 : يقبض شهرياً مهندسو الدولة والمهندسوون المعماريون والدكتورة البيطريون والمحافظون الرئيسيون للمكتبات الجامعية الذين يقومون بصفة دائمة بمهام التدريس

المادة 3 : يقوم الاساتذة بعشرين ساعات أسبوعياً من التعليم في أشغال توجيهية أو أشغال تطبيقية. ويمكن تكليفهم بالتدريس العالي تبعاً لضرورات مخطط التعليم كما هو محدد من قبل السلطة المختصة المعنية .

ويقوم الاساتذة والاساتذة المحاضرون في المعاهد الطبية والاساتذة المحاضرون بتسعة ساعات أسبوعياً من التدريس. ويتولون ملقيات الابحاث بالتعاون، عند الاقتضاء مع الاساتذة المساعدين وكذلك توجيه الاطروحات ومذكرات البحث .

المادة 4 : يتعين على الاساتذة والاساتذة المحاضرين في المعاهد الطبية والاساتذة المحاضرون والاساتذة المساعدين، تطبيقاً للبرامج الرسمية للتعليم المطابق للمناهج التي يكلفون بها، باعداد الدروس المنسوخة أو اليدوية المرتبطة بتنوع التدريس الذي يكلفون به، أو الاشغال التوجيهية أو الاشغال التطبيقية وملقيات ومحاضرات الاسلوب الذي يؤطرها .

وهم يحضرون ويشرّفون على جميع التمارينات التي تنظمها السلطة المختصة المعنية .

المادة 5 : ينبغي على الاساتذة والاساتذة المحاضرين في المعاهد الطبية والاساتذة المحاضرون والاساتذة المساعدين، أن يشاركاً لجان الامتحان لتصحيح اختبارات المراقبة ووضع العلامات لها. ولهذا الغرض فإنهم يقومون باعداد نتيجة عمل الطلاب وحالتها لمسؤول الوحدة البيداغوجية التي يعملون فيها .

المادة 6 : ينبغي على الاساتذة والاساتذة المحاضرين في المعاهد الطبية والاساتذة المحاضرون والاساتذة المساعدين، أن يشاركاً على ادراج أحدث الخبرات العلمية والتكنولوجية في تدريسيهم ولهذا الغرض فإنهم يساهمون في ضبط برامج التعليم ويشاركون في تحسين التنظيم لتنوع هذا التعليم كما يشاركون في جميع الملقيات المنظمة لاجلهم .

المادة 7 : يتعين على أفراد الأسلال المشار إليها أعلاه، أن يشتتوا قيامهم بنشاطات الخاصة بالبحث ضمن الوحدة الجامعية التي تم الحقهم بها أو ضمن مراكز البحث التابعة للهيئة الوطنية للبحث العلمي .

ويخصص البحث لمشروع معتمد من قبل المعهد أو الهيئة الوطنية للبحث العلمي، وتكون نتائجه موضوع تقرير نصف سنوي يرفعه المدرس للمجلس العلمي التابع للمعهد لاجل تقديم .

وعندما لا يثبت المدرسوون التابعون للاسلال المذكورة أعلاه، قيامهم بنشاطات البحث، تضاعف ساعات تدريسيهم الأسبوعي .

المادة 8 : يقوم الاساتذة والاساتذة المحاضرون في المعاهد الطبية والاساتذة المحاضرون والاساتذة المساعدين بمهامهم في التدريس في إطار البرنامج الذي تحدده السلطة المختصة .

ويتعين عليهم من أجل القيام بالالتزامات المترتبة عليهم المضور أسبوعياً لاماكن التعليم والبحث خلال المدة المساوية للمدة

- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 294 المؤرخ في 3 ربيع الاول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968 المتضمن القانون الاساسي الخاص للاساتذة المحاضرين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 295 المؤرخ في 3 ربيع الاول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968 المتضمن القانون الاساسي الخاص للاساتذة المساعدين والمعدل بالمرسوم رقم 71 - 84 المؤرخ في 13 صفر عام 1391 الموافق 9 ابريل سنة 1971 ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 74 - 202 المؤرخ في 14 رمضان عام 1394 الموافق أول أكتوبر سنة 1974 المتضمن القانون الاساسي الخاص للاساتذة المحاضرين في معاهد العلوم الطبية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 76 - 48 المؤرخ في 20 صفر عام 1396 الموافق 20 فبراير سنة 1976 والمتصل بشروط ممارسة الوظائف الاستشفائية من قبل الاساتذة المساعدين والاساتذة المحاضرين والاساتذة التابعين لمعاهد العلوم الطبية ،

يرسم ما يلي :

المادة الأولى : يمارس الاساتذة والاساتذة المحاضرون في المعاهد الطبية والاساتذة المحاضرون والاساتذة المساعدون في التعليم العالي، مهام البحث في إطار الدوام الكامل الجامعي وفقاً للكيفيات المحددة أدناه .

المادة 2 : يجب على أفراد الأسلالك المذكورة أعلاه، أن يشتتوا قيامهم بنشاطات البحث ضمن وحدة جامعية تم تعيينهم فيها أو ضمن مراكز البحث التابعة للهيئة الوطنية للبحث العلمي .

يخصص البحث لمشروع معتمد من قبل المعهد أو الهيئة الوطنية للمبحث العلمي، وتكون نتائجه موضوع تقرير نصف سنوي يرفعه المدرس للمجلس العلمي التابع للمعهد لأجل تقديره .

وعندما لا يثبت المدرسوں التابعون للأسلالك المذكورة أعلاه، قيامهم بنشاطات البحث، تضاعف ساعات تدريسيهم الأسبوعي .

المادة 3 : يقبض الاساتذة والاساتذة المحاضرون في المعاهد الطبية والاساتذة المحاضرون والاساتذة المساعدون الذين تكون أبحاثهم موضوع تعاقد مع الهيئة الوطنية للبحث العلمي، في إطار تعويض شهري إضافي وحسب جدول التساعيرة المذكورة أدناه، مايلي :

والبحث في الجامعات والمؤسسات الأخرى للتعليم العالي تعويضاً نوعياً إجمائياً كما هو مقرر بالنسبة للاساتذة المساعدين المرسمين بموجب المادة 10 أعلاه .

ويكون هذا التعويض مانعاً لاي تعويض من نفس النوع ولا سيما مكافأة التقنية المنوحة لهؤلاء الأصناف من الموظفين .

المادة 13 : لا تدفع التعويضات المنصوص عليها في المواد 10 و 12 أعلاه عندما يكون المدرس في عطلة أو الحاق للقيام بدراسات معبقاء الراتب .

المادة 14 : تلغى الزيادة البالغة 10 % المؤسسة بموجب المرسوم رقم 74 - 211 المؤرخ في 14 شوال عام 1394 الموافق 30 أكتوبر سنة 1974 لفائدة المدرسين .

المادة 15 : تلغى أحكام المادة 13 من المرسوم رقم 76 - 48 المؤرخ في 20 صفر عام 1396 الموافق 20 فبراير سنة 1976 .

المادة 16 : تخصم التعويضات النوعية المشار إليها أعلاه بمقدار معادل المقدار الناتج من الزيادات الآجلة وال المتعلقة بقيمة النقطة الاستدلالية في الوظيفة العمومية .

المادة 17 : يسري مفعول هذا المرسوم ابتداء من أول سبتمبر سنة 1977، وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 20 شعبان عام 1397 الموافق 6 غشت سنة 1977 .

هواري بومدين

مرسوم رقم 77 - 115 مؤرخ في 20 شعبان عام 1397 الموافق 6 غشت سنة 1977 يتضمن تحديد الشروط المتعلقة بممارسة مهام البحث التي يقوم بها أعضاء أسلالك المدرسين في التعليم العالي

- بناء على تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير المالية ،

- وبناء على الدستور ولا سيما المادتان 111 - 10 و 152 منه ،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو و سنة 1966 المتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتتم ،

- وبمقتضى الامر رقم 73 - 44 المؤرخ في 25 جمادي الثانية عام 1393 الموافق 25 يوليو سنة 1973 المتضمن أحداث الهيئة الوطنية للبحث العلمي ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 333 المؤرخ في 3 ربيع الاول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968 المتضمن القانون الاساسي الخاص لاساتذة التعليم العالي الاختصاصي ،

الوظيفة المطلوبة	شروط التعين	التعويض دج
ادارة أو تنسيق أو ابتكار برامج بحث	باحث مختص (رتبة أستاذ وعنده الاقتضاء أستاذ محاضر أو أستاذ محاضر في المعاهد الطبية أو استثنائياً أستاذ مساعد مرسم) *	١٠٨٠٠ دج
متبوعة بإنجاز برامج البحث	باحث ذو خبرة (رتبة أستاذ محاضر أو أستاذ محاضر في المعاهد الطبية أو عند الاقتضاء مساعد مرسم) *	١٠٦٠٠ دج
تنفيذ برامج البحث	باحث ليس لديه خبرة كافية وباحث مبتدئ (رتبة أستاذ مساعد مرسم أو متمن)	١٠٤٠٠ دج

**مرسوم رقم 77 - 116 مؤرخ في 20 شعبان عام 1397
الموافق 6 غشت سنة 1977 يتضمن تحديد الشروط المتعلقة
بتوظيف مدرسين مشاركين في التعليم العالي**

- بناء على تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير المالية ،
- وبناء على الدستور ولاسيما المادتان III - ٢٥ و ٥٢ منه ،
- وبمقتضى الامر رقم 66 - ٣٣ المؤرخ في ٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم ،
- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - ٢٩٣ المؤرخ في ٣ ربیع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٦٨ والمتضمن القانون الاساسي الخاص لأساتذة التعليم العالي ،
- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - ٢٩٤ المؤرخ في ٣ ربیع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٦٨ والمتضمن القانون الاساسي الخاص لأساتذة المحاضرين ،
- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - ٢٩٥ المؤرخ في ٣ ربیع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٦٨ والمتضمن القانون الاساسي الخاص لأساتذة المساعدين والمعدل بالمرسوم رقم ٧١ - ٨٤ المؤرخ في ١٣ صفر عام ١٣٩١ الموافق ٩ أبريل سنة ١٩٧١ ،

يرسم مايلى :

المادة الأولى : يمكن للجامعات ومؤسسات التعليم العالي أن توظف مدرسين بدوام جزئي ويدعون «مدرسون مشاركون» ، وذلك بموجب عقد *

المادة 4 : علاوة على هذه التعويضات، يمكن أن يقبض المدرسوں الباحثون الذين تسفر أشغالهم عن اكتشافات هامة أو إيداع شهادات اختراع أو براءات اختراع أو براءات اختراع جائزة يجري تحديد كيفيات منحها وسلم مبالغها بموجب مرسوم بناء على تقرير مشترك صادر عن وزير المالية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي .

المادة 5 : يجوز لفرقة الباحثين المرتبطة بشروع بحث جماعي أن تقضى مكافأة استثنائية عند إنهاء البحث والتحقيق في نتائجه. وتحدد كيفيات منحها وسلم مبالغها بموجب مرسوم بناء على تقرير مشترك صادر عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير المالية .

المادة 6 : عندما يقتضي نوع الابحاث اعفاء من التدريس يجوز منح هذا الاعفاء لأساتذة والأساتذة المحاضرين في المعاهد انطبية والأساتذة المحاضرين والأساتذة المساعدين بموجب قرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي بناء على طلب الهيئة الوطنية للبحث العلمي بعدأخذ رأي رئيس المؤسسة أو مديرها .

وتتكلف براتب المعنى في هذه الحالة، الهيئة الوطنية للبحث العلمي .

المادة 7 : يجب أن تنشر في المجالات العلمية الوطنية نتائج أشغال البحث التي تمولها ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عندما تكون مخصصة للنشر. ويجب أن يكون كل نشر في الخارج موضوع رخصة تصدر حسب كل حالة اما من قبل رئيس الجامعة اواما من قبل المدير العام للهيئة الوطنية للبحث العلمي .

المادة 8 : يسرى مفعول هذا المرسوم ابتداء من أول سبتمبر سنة 1977، وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 20 شعبان عام 1397 الموافق 6 غشت سنة 1977 .
هواري بومدين

- الاساتذة	١٠٩٠٠ دج
- الاساتذة المحاضرون	٧٠٧٠٠ دج
- المكلفو بالمحاضرات	٦٠٦٠٠ دج
- الاساتذة المساعدون	٦٠٦٠٠ دج

المادة 5 : لا يستفيد المدرس المشاركون من العطل المرضية المدفوعة الاجر في اطار وظيفته كمدرس .

المادة 6 : يوقع المدرسوون المشاركون، عقداً لمدة معادلة لسداسيين على الأقل . ويكون العقد قابلاً للتجديد تلقائياً من سداسي آخر مالم يعلم أحد الطرفين الطرف الآخر خطياً عن رغبته في عدم التجديد، وذلك قبل انقضاء المدة الجارية ثلاثة أشهر على الأكتر .

ويمكن فسخ العقد خلال نفاده خطياً من قبل أحد الطرفين شريطة مراعاة مهلة الاخطار المسبق والبالغة ثلاثة أشهر .

المادة 7 : يسرى مفعول هذا المرسوم ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٧٧، وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٠ شعبان عام ١٣٩٧ الموافق ٦ غشت سنة ١٩٧٧ .

هوارى بومدين

ويين肯 أن يعين الاساتذة المشاركون والاساتذة المحاضرون المشاركون والمكلفو بالمحاضرات المشاركون والاساتذة المساعدوون المشاركون وذلك بعد موافقة الادارة أو الهيئة التي تستخدموهم .

المادة 2 : يتعين على المدرسوين المشاركون المشاركون في المادة الاولى أعلاه، أن يثبتوا استكمالهم لشروط التوظيف المعادلة على الأقل للشروط المطلوبة من المدرسوين بدوام كامل والذين يمارسون نفس الوظائف . ويجرى تقدير هذه الشروط مع مراعاة الشهادات الجامعية أو الخبرة المهنية المكتسبة من المعينين وكذلك الاشغال التي انجزوها في تخصصهم .

المادة 3 : يخضع المدرسوون المشاركون، في ممارسة وظائفهم للسلطات الجامعية . وتترتب عليهم نفس الالتزامات المترتبة في المجال البيداغوجي على المدرسوين ذوى الدوام الكامل من نفس رتبتهم .

المادة 4 : يقبض المدرسوون المشاركون تعويضاً جزافياً شهرياً محسوباً عن جزء واحد من ٥ ساعات من التدريس الأسبوعي المتم من قبل الاساتذة المحاضرين أو المكلفين بالمحاضرات عن جزء واحد من ٦ ساعات أسبوعية من الاشغال الموجهة بالنسبة للأساتذة المساعدين، والذي يحدد مقداره طبقاً للجدول التالي :

قرارات الولاة

قرار مؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٩٧ الموافق ٧ فبراير سنة ١٩٧٧ صادر عن والي قسنطينة، يتضمن إعادة قطعة أرض ضمن أملاك الدولة تبلغ مساحتها ١٧٨ م² ، كائنة بقسنطينة في نهج العجينيرال لاينين تتكون من القطعة رقم ٢٧ من مخطط رقم ٢٧ من مخطط مليكة «الكريں» منحت سابقاً بلدية قسنطينة

بموجب قرار مؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٩٧ الموافق ٧ فبراير سنة ١٩٧٧، صادر عن والي قسنطينة، يعاد وضع العقار المشار إليه ضمن أملاك الدولة كما يوضع تحت تصرف ادارة أملاك الدولة .

قرار مؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٩٧ الموافق ٧ فبراير سنة ١٩٧٧، صادر عن والي قسنطينة، يتضمن إعادة قطعة أرض ضمن أملاك الدولة تبلغ مساحتها ١١٢٣ م² و ٢٠ دسم² ، كائنة بقسنطينة، ضاحية الامير عبد القادر تتكون من القطعة رقم ٧ من مخطط مسح الاراضي وكائنة أمام مدرسة المعلمين، كانت قد منحت بلدية قسنطينة

بموجب قرار مؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٩٧ الموافق ٧ فبراير

قرار مؤرخ في ٣ صفر عام ١٣٩٧ الموافق ٢٣ يناير سنة ١٩٧٧ صادر عن والي وهران يتضمن منح قطعة أرض كائنة بالسانية لفائدة المكتب العمومي للسكن المعتدل الكرا، لولاية وهران ، قصد بناء ٦٠ مسكننا من نوع السكن المعتدل الكرا

بموجب قرار مؤرخ في ٣ صفر عام ١٣٩٧ الموافق ٢٣ يناير سنة ١٩٧٧، صادر عن والي وهران ، تمنح لفائدة المكتب العمومي للسكن المعتدل الكرا، لولاية وهران قصد بناء ٦٠ مسكننا من نوع السكن المعتدل الكرا، قطعة أرض كائنة بالسانية وتابعة للقطاع الممـير ذاتيا باهى عمر، تبلغ مساحتها ٢٠ آرا وهي محددة كما يلى :

من الشمال ، بطريق باهى عمرو ،
من الجنوب ، بطريق الكاستور ،
من الشرق ، بطريق الملعب البلدي ،
من الغرب ، بقطعة الارض المنوحة للبلدية قصد بناء مساكن ،
ويعاد وضع العقار المخصص، بحكم القانون، تحت تصرف مصلحة أملاك الدولة يوم ينتهي استعماله للغرض المحدد أعلاه .

ويعاد وضع العقار المخصص، بحكم القانون، تحت تصرف مصلحة أملاك الدولة يوم ينتهي استعماله للغرض المحدد
أعلاه .

قرار مؤرخ في 18 صفر عام 1397 الموافق 7 فبراير من سنة 1977 صادر عن والي قالمة يتضمن إعادة الأدراج ضمن أملاك الدولة لعقار مع الأرض التي بنى عليها مساحتها 16 آرا و 3 سنتيارات، منح في السابق لبلدية سوق أهراس قصد استعماله مشغلا لراميل الشهداء .

بموجب قرار مؤرخ في 18 صفر عام 1397 الموافق 7 فبراير سنة 1977، صادر عن والي قالمة يعاد الأدراج ضمن أملاك الدولة لعقار مع الأرض بنى عليها مساحتها 16 آرا و 3 سنتيارات والممنوح في السابق لبلدية سوق أهراس قصد استعماله مشغلا لراميل الشهداء .

سنة 1977، صادر عن والي قسنطينة، يعاد وضع العقار المشار إليه ضمن أملاك الدولة كما يوضع تحت تصرف إدارة أملاك الدولة .

قرار مؤرخ في 22 دينار الثاني عام 1397 الموافق 11 أبريل سنة 1977 صادر عن والي باتنة ، يتضمن تخصيص قطعة أرض لفائدة وزارة البريد والمواصلات، قصد إقامة مكتب للبريد ومحطة تليفونية بقايس

بموجب قرار مؤرخ في 22 دينار الثاني عام 1397 الموافق II أبريل سنة 1977 صادر عن والي باتنة ، تخصيص لفائدة وزارة البريد والمواصلات مقابل دفع تعويض قدره مائة وخمسة وثلاثون ألف دينار (350.000 دج) قطعة أرض تبلغ مساحتها 40500 م² تابعة للقطعتين الريفيتين رقم 45 و 47 «بي» (احتياطات عقارية حول القرية) لازمة لإقامة مكتب للبريد ومحطة تليفونية بقايس .